الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

9 **جماد ثاني** 1438 –8 **مارس** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سعوديون يسألون: هل يعود الغفيص من آسيا برفقة العاملات الإندونيسيات؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20584749

جدة - «الحياة»
تجددت آمال السعوديين بإحياء ملف استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية العالق منذ أكثر من ستة أعوام، عانت معها كثير من العائلات السعودية من ارتفاع رسوم الاستقدام ورواتب العاملات إلى حوالى 300 في المئة، فيما تتميز العمالة الإندونيسية باعتدال أجورها في السعودية.
وراقب السعوديون نشاط وزير العمل والتنمية الاجتماعية علي الغفيص في جاكرتا، خلال مرافقته خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في زيارته الرسمية إلى إندونيسيا، لعلهم يرون بصيصاً من نور في نهاية هذا النفق.
وكتب المغرد عبدالحميد أسعد: «أتمنى أن تتضمن الاتفاقات مع إندونيسيا عودة العمالة الإندونيسية، هرمنا، هرمنا من الانتظار ورفع الأسعار» وأيده آخر «أرجعوا العمالة الإندونيسية لنحد من جشع مكاتب الاستقدام». ورأت إحدى المغردات أن سبب استمرار الأزمة لسنوات هو «رفض الدولة استقدامهم في وظائف غير الخدمة والسواقة مع أنه شعب نشيط.»
وفي المقابل، رفض مغردون عودة الإندونيسيين، لأنهم سيكونون بأسعار عالية، فيما كتبت حصة العريفي: «لا أتمنى عودتهم لم نجنِ من ورائهم غير المشاكل». وأيدتها مغردة أخرى، زاعمة اشتغال الكثير منهم في «السحر». وكتبت منى: «سئمنا من الاستقدام، نريد الوظائف لنا، ضاع عمرنا هباء.»
وبدأت أزمة استقدام العمالة الإندونيسية في العام 2011، بعدما أصدرت وزارة العمل السعودية قراراً بمنع إصدار تأشيرات استقدام لهذه العمالة، إثر شروط إضافية وضعتها جاكرتا لحماية عمالتها، قيل إنها «تخالف عادات المجتمع السعودي وتقاليده.»
وجاءت الشروط بعدما طُبق القصاص في عاملة منزلية إندونيسية قتلت كفيلها، وصدر قرار إثرها من الرئيس الإندونيسي بمنع إرسال العمالة إلى السعودية، إلا بعد توقيع اتفاق منظم للاستقدام، يضمن حقوق العاملات المنزليات.
ويعمل في السعودية أكثر من 700 ألف عامل إندونيسي، غالبيتهم عاملات منزليات، وأكدت جاكرتا استقبالها 10 شكاوى عمالية يومياً، تتعلق بخلافات في الأجور ومطالبة عمال بالعودة إلى بلادهم.
وعانت الأسر السعودية خلال السنوات الماضية من ارتفاع كلفة العمالة بعد غلق باب الاستقدام في إندونيسيا، وزيادة وتيرة الجرائم المرتكبة من عاملات من جنسيات أخرى، وتوجه السعوديون باللوم إلى اللجنة الوطنية للاستقدام ووزارة العمل، متهمين الجهتين بـ«التسبب في الأزمة.»
وساد الحديث عن وجود «مافيا تتحكم في سوق الاستقدام» بعدما تضاعفت رواتب العمالة المنزلية، ولم يفلح معها فتح الاستقدام من دول أخرى، مثل الهند والفيليبين ونيبال، إذ طالبت هذه الدول بضمانات مالية لعمالتها، وهو ما عجزت عنه كثير من الأسر السعودية.
ودخلت السعودية وإندونيسيا في مفاوضات لسنوات لمعالجة هذا الملف، إلا أنها فشلت - بعد اتهامات متبادلة بين الجانبين بـ«التعنت» - محلياً، وطاولت الاتهامات وزارة العمل واللجنة الوطنية للاستقدام ورئيسها السابق سعد البداح بالتسبب في الأزمة.
وحاولت لجنة الاستقدام من جانبها الدفاع عن نفسها بعد الاتهامات التي تداولها السعوديون في شكل واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، بالتسبب في ارتفاع كلفة الاستقدام بمقدار 300 في المئة، والأجر بنسبة 250 في المئة، انتهى بتقديم اللجنة استقالات جماعية في أيار (مايو **2015**)، وألقت بالكرة في ملعب الوزارة وقرارها والدول المصدرة للعمالة.

لكن وزارة العمل نفت، في بيان أصدرته، مسؤوليتها عن الأزمة، وأرجعتها إلى »الشروط المتعسفة من الجانب الإندونيسي، والتي انعكست سلباً على المواطنين، من خلال تأخير غير مبرر في إنجاز الطلبات، واستحداث شروط غير منطقية ضمن إجراءات الاستقدام، إضافة إلى ارتفاع غير مبرر في الكلفة. وتضمنت شروط الجانب الإندونيسي - بحسب البداح - خلو الصحيفة الجنائية لمقدم الطلب، ومعرفة أعداد أفراد الأسرة، والتعهد بمعاملة العامل بطريقة إنسانية، والإقرار بنوع من الحق في التدخل للسفارة الإندونيسية، وهو ما رفضه الجانب السعودي.

وتوقع كثيرون انفراج الأزمة بعد اتفاق وقعه الطرفان عام **2014**، ينظم استقدام العمالة، واشترط الجانب السعودي حينها تدريبها في معاهد متخصصة وتأمينها طبياً، وألا تكون من أصحاب السوابق، وأن يكون التوظيف من خلال مكاتب استقدام مرخصة في البلدين، وشروط أخرى، ولم يوضح وزير العمل الأسبق عادل فقيه، الذي أشار إلى الاتفاق، حقوق الجانب السعودي.

ودخل الطرفان في مفاوضات جديدة، اشترط خلالها الجانب الإندونيسي رفع راتب العاملة الشهري إلى حوالى 1900 ريال، وهو ما وصفه المفاوض السعودي بـ«الاستغلال»، رافضاً تحميل المواطن هذا المبلغ، ما حال دون الوصول إلى اتفاق.

وكاد الجانبان أن يصلا إلى اتفاق نهائي منتصف العام 2015، لكن المفاوضات توقفت نهائياً بعد قرار أصدره الرئيس الإندونيسي بمنع تصدير العمالة المنزلية إلى 21 دولة، بينها السعودية، تبعه آخر بإعادة العمالة المنزلية كافة (عاملات منزليات وسائقين) في غضون 15 شهراً إلى إندونيسيا.

وعانت مكاتب الاستقدام خلال الأعوام الستة الماضية حالاً من الشلل، نتيجة كلفة استقدام العمالة الآسيوية والتي تجاوزت أحياناً 20 ألف ريال، وزادت وتيرة اتهامات الوزارة بوضع العراقيل أمام المكاتب وشروط، وصفت بـ«التعجيزية»، من جانب الدولة المصدرة للعمالة، ورفع 100 مكتب قضايا على الوزارة عام 2015، بسبب خسائر تعرضوا لها نتيجة القرارات الوزارية.

وتنقل ملف الاستقدام بين أروقة وزارة العمل ولجنة الاستقدام، وصولاً إلى قبة مجلس الشورى الذي ناقش القضية في كانون الثاني (يناير) 2016، طالباً إعادة دراسة اتفاق بشأن توظيف العمالة الإندونيسية. إلا أن المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل خالد أبا الخيل علق بالقول: «لا جديد في الملف، إذ ما يزال قرار الحظر سارياً على السعودية ضمن 21 دولة أخرى». يُذكر أن تقارير دولية صنفت السعودية ثاني دولة في استقدام العمالة الأجنبية في العالم، بعد أميركا، بعدما تجاوز عددهم فيها 10 ملايين نسمة.

الحياة
AL HAYAT

»العمل" ترخص لـ444 مكتباً وشركة استقدام خلال 2016

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20584752

الرياض - «الحياة»

رخصت وزارة «العمل والتنمية الاجتماعية» خلال العام الماضي، لـ444 من مكاتب وشركات الاستقدام، منها 377 مكتباً، وخمس شركات، و62 فرعاً للشركات، بحسب التقرير السنوي للإدارة العامة للإشراف على توظيف العمالة عام 2016.

وبحسب بيان نشرته الوزارة عبر موقعها أول من أمس (الإثنين)، لم تجدد رخص 11 مكتب استقدام، إذ حدد التقرير السنوي لإدارة التراخيص أعلى ثلاثة أسباب لعدم تجديد التراخيص، أبرزها زيادة عدد شكاوى العملاء على المكتب، والإيقافات المتكررة للمكتب خلال فترة الترخيص، إضافة إلى تعدد المخالفات.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أن إجمالي التراخيص الممنوحة من الوزارة شملت 715 مكتب استقدام، و29 شركة، و183 فرعاً للشركات، تصدرتها الرياض بـ349 ترخيصاً، تلتها الشرقية بـ157 ترخيصاً، ثم مكة المكرمة بـ142 ترخيصاً، منها 112 مكتب استقدام.

وأضاف أبا الخيل أن القصيم جاءت في المرتبة الرابعة بـ56 ترخيصاً، ما بين مكاتب وشركات استقدام وفروعها، تلتها المدينة المنورة بـ54 ترخيصاً، منها 36 ترخيصاً لمكاتب استقدام، ثم عسير بـ42 ترخيصاً.

وجاءت تبوك، بحسب أبا الخيل، سابعة بـ26 ترخيصاً، منها **14**ترخيصاً لمكاتب استقدام، في حين جاءت حائل ثامنة بـ24 ترخيصاً، تليها منطقة نجران بـ20 ترخيصاً، ثم جازان بـ18 ترخيصاً، بينما حلت الحدود الشمالية في المركز الأخير بـ15 ترخيصاً.

ودعا المتحدث الرسمي للوزارة العملاء إلى عدم التعامل مع المكاتب غير المرخص لها، ومكاتب الخدمات العامة في تقديم خدمات الاستقدام، وقصر التعامل فيها على المرخصة والمعتمدة وزارياً، والمعلنة في موقع «مساند» الإلكتروني.

وأوضح أبا الخيل أن «مساند» يتيح لمستخدميه التعرف على المكاتب والشركات المرخص لها بالنشاط، ومعرفة الحقوق والواجبات لصاحب العمل ولعامل الخدمة المنزلي، والتعرف على الجنسيات والمهن المتاحة، وكلفة ومدة الوصول، والاطلاع على العقود المعتمدة من الوزارة ، ويفيد المستخدمين في التعرف على آلية تقديم الشكاوى والنزاعات، وغيرها من المميزات.

وجددت الوزارة دعوتها عملاءها بالإبلاغ عن المخالفات أو المشكلات التي تواجههم في الاستقدام، من خلال قنوات رسمية لتقديم البلاغات، تتيح للمتضرر تقديم الشكوى عبر مركز الاتصال لخدمة العملاء (19911)، أو من خلال فروع مكاتب العمل في جميع مناطق المملكة.

أعضاء "شورى" ينتقدون البيانات المالية المضللة لـ "هدف"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/20584741

الرياض - «الحياة»

اتهم مجلس الشورى صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) بمواصلة تضليل مجلس الشورى، من خلال البيانات المالية التي قدمها له، ووصفت حينها بأنها «غير واقعية». على رغم الجلسة القاسية التي تعرّض لها «هدف» بالتقرير الماضي، **1435-1436**هـ، والمطالبة بالتحقيق معه في هيئة التحقيق والادعاء العام، لبلايين الريالات التي ذهبت «شرهات» للمستشارين الأجانب، التي لم تُرَ دراساتها على أرض الواقع.

وقال العضو عبدالرحمن الراشد لـ«الحياة»، إن «هدف» عاد مرة أخرى ليمارس التضليل والضبابية في بياناته المالية بتقريره الأخير، والبيانات المالية مقتضبة هذا العام، كما أن نفقات الاستشارات لم يُشر إليها، ولم يتم قياس مخرجات أداء هذه الاستشارات، مشيراً إلى أن البيانات لم تكن واضحة، إلى درجة أن التقرير ذكر أن قيمة النفقات الأساسية وصلت إلى 8.450 بليون ريال.

وأضاف الراشد: «ذُكر في التقرير أن المصروف في حافز 10.6 بليون ريال، والمصروف في التدريب 6.4 بليون ريال»، متسائلاً عمّا هي النفقات الأساسية إذا لم يقصد بها حافز والتدريب، لأن جمع نفقات حافز والتدريب ليس 8 بلايين بالتأكيد، وقال: «ما هي النفقات الأساسية التي ذكرها التقرير.»

وأشار إلى أن النفقات الإدارية لصندوق الموارد البشرية بلغت كما جاء في التقرير 560 مليوناً، وهو رقم كبير، كما أنه لم تذكر تفاصيل بعض المصروفات، مطالباً بأن يستكمل المجلس دوره الرقابي في الحصول على تفصيلات عن هذه البلايين التي صُرفت وفِيْمَ صُرفت.

وأيده الدكتور عبدالله المنيف في شأن فعالية الإنفاق العالية في صندوق الموارد البشرية، وجدوى هذا الإنفاق، مشيراً إلى أن صرف **51**مليوناً في استهلاك الأصول الثابتة ضخم جداً، لافتاً إلى أخطاء عدة مارسها الصندوق في الجمع، وعدم الدقة في إرسال المعلومات إلى مجلس الشورى.

وتساءل المنيف عن أعداد المستفيدين من برنامج «ساند»، وعن جدوى تعدد فروع صندوق تنمية الموارد البشرية التي وصلت إلى 95 فرعاً، وعن أعداد موظفيه، وعدد الذين قدمت لهم الخدمة.

جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية في شأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للسنة المالية 1436-1437هـ.

وطالبت اللجنة في توصياتها صندوق تنمية الموارد البشرية بإعداد دراسة ميدانية عن أسباب تسرّب العاملين في القطاع الخاص، والتوصل إلى حلول للقضاء على هذه الظاهرة، وربط أدائه ومصروفاته بخطة استراتيجية لهيئة توليد الوظائف، ومعالجة البطالة وتوليد الوظائف، وتوطين القطاعات لكل شرائح المجتمع في مختلف مناطق المملكة.
ودعت الصندوق إلى التعاون وبشكل دوري مع بيت خبرة، لاستطلاع مدى رضا الشرائح المستفيدة من خدمات الصندوق، وتضمين النتائج كاملة في تقارير الصندوق السنوية، ووضع آلية واضحة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة من القطاع الخاص، تعتمد على معايير دقيقة في الاختيار، لتحقيق التمثيل المناسب لهذا القطاع.
ويستكمل المجلس مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، في شأن التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية في جلسة اليوم.

مطالبة بسحب مشروع توطين الصناعات التقنية
طالب أعضاء مجلس الشورى بسحب مشروع نظام نقل وتوطين التقنيات التي تحتاجها المملكة، وذكروا أن المشروع عاطفي وليس منطقياً، متسائلين عن إمكان ذلك والشركات لن تعطي المملكة أسرارها في التصنيع.
وأشار العضو الدكتور خليفة الدوسري إلى صعوبة مطالبة المملكة بأن تكون مستثمرة بدلاً من القطاع الخاص لإقامة مصانع للكومبيوترات والطائرات لنطالبها بتصنيع حاجتنا فقط، مطالباً بسحب النظام لأنه غير قابل للتطبيق.
جاء ذلك خلال مناقشة المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن مشروع «نظام نقل وتوطين التقنية» المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، وطالبت اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس، بالموافقة على مشروع نظام ونقل التقنية. ويهدف مشروع النظام المقترح، المكوَّن من 35 مادة، إلى مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتقدمة في مختلف المجالات الاقتصادية، وتعزيز القدرات الذاتية للمملكة، ورفع كفاءة القاعدة التقنية بها، وبناء القدرات الوطنية والموارد الضرورية لإدارة واستخدام وتطوير التقنية المنقولة، وتملُّك جزء أو كل الملكية الفكرية المتعلقة بها، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل، وتشجيع روح الابتكار والتطوير.
كما يهدف المشروع تقديم المشورة للجهات الحكومية في نقل التقنيات التي تحتاجها المملكة، بناءً على خططها الخمسية والاستراتيجية طويلة المدى، والاسترشاد بهذا النظام في القطاع الخاص.
وطالب الدكتور ناصر الموسى بعرض تجارب الدول المجاورة، وإعادة درس النظام بشكل موسع، متسائلاً عن الجدوى الاقتصادية للمشروع.
من جهته، أشار الأمير خالد آل سعود إلى المحاذير الصحية والبيئية والأخلاقية، مطالباً بالتركيز على هذه المحاذير في مواد النظام، لافتاً إلى الحاجة الماسة لبلورة صيغة نهائية مدروسة، تتجنب الصيغ القانونية لنقل وتوطين التقنية، واستجماع جميع الإيجابيات، والتحذير من السلبيات التي تنتقل مع التقنية.
ورأى الدكتور فهد بن جمعة أن نظام نقل وتوطين التقنية يجب أن لا يوضع له نظام، بل من خلال الاتفاق التعاقدي بين الناقل والمتلقي، وحذّر من التعارض بين النظام والاتفاقات العالمية، كما تساءل عن ماهية المنافع الاقتصادية والاجتماعية من هذا النظام.
ولاحظ الدكتور خالد الدغيثر أن مشروع النظام ركز على تحفيز القطاع الحكومي، ولم يمنح القطاع الخاص الدعم المطلوب في هذا الجانب، وتساءل عضو آخر عن وجود اتفاقات دولية يمكن من خلالها تحقيق أهداف النظام.

»الشورى» يوافق على اتفاقين مع مصر ويطالب
بتجاهل حملات الإعلام المصري بحق المملكة
على رغم نقطة نظام رفعها عضو مجلس الشورى اللواء ركن علي التميمي، مطالباً بعدم الموافقة على مذكرات التفاهم والاتفاقات في مجال العمل وغيره مع مصر بسبب ما تتعرض له المملكة وما يحاك ضدها من حملات تشويه من الإعلام المصري، إلا أن نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري أكد أن هذه الاتفاقات لتوطيد الأخوة بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة ولا تنطلق أو تهتم بما يذكره الإعلام وغيره، مشدداً على أن مصر دولة شقيقة مهمة. ووافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم في مجالات العمل بين الحكومة السعودية ونظيرتها المصرية وعلى مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السعودية وهيئة الرقابة الإدارية في مصر.
وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين حكومتي المملكة والصين.

المجلس: مركز الملك سلمان للسلام يؤكد مواقف المملكة في مكافحة الإرهاب

>أشاد مجلس الشورى، في جلسة الشأن العام أمس، بقرار إنشاء مركز الملك سلمان للسلام العالمي، الذي سيكون مقره في ماليزيا، بالتعاون مع مركز الحرب الفكرية بوزارة الدفاع السعودية، ومركز الأمن والدفاع بوزارة الدفاع الماليزية، وجامعة العلوم الإسلامية الماليزية، ورابطة العالم الإسلامي.
ويجمع المركز جهات بحثية وعسكرية ومنظومة تعمل للسلام العالمي ومواجهة الإرهاب والفكر الضال، على أن تنسق هذه الجهات في ما بينها.
وتبدأ العمل خلال 90 يوماً من إعلان انشاء هذا المركز، والذي يهدف إلى تأييد مواقف المملكة في مكافحة التطرف والإرهاب، والعمل للسلام العالمي والعيش بسلام.
وقال عضو المجلس عساف أبوثنين، إن المركز يعتبر نقله نوعية في مكافحة الإرهاب ولاستئصال الفكر الضال، ويؤكد إصرار المملكة على مواصلة جهودها للتصدي لكل مظاهر العنف والتطرف والإرهاب، ويعتبر ترجمة عملية لسماحة الإسلام ودعوته للسلام والتعايش بسلام، الذي تنشده المملكة وتعمل لأجله.
وأضاف أن هذا المركز يعتبر من القرارات الحكمية التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين، يضاف إليه ما سبق منذ ثلاث سنوات بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في الرياض، والذي يهدف إلى توحيد العمل الإغاثي للمملكة، وأن تكون المملكة مركزاً رائداً للأعمال الإغاثية والإنسانية، وأن ننقل قيمنا إلى العالم، وقدم هذا المركز الإغاثة والإغاثة للعرب والمسلمين والعالم، وشاهدنا جهداً كبيراً في اليمن وسورية والعراق والسودان وقيرغيزستان والكاميرون وألبانيا ونيكاراغوا وباكستان وبعض الدول العربية والإسلامية،
وأشار أبوثنين إلى أن المتابع لخطب وكلمات خادم الحرمين الشريفين في هذه الدول يلحظ أنها تؤكد نهج المملكة الثابت لحفظ السلام ومحاربة الفكر الضال، ودعواتها للسلام والتعايش السلمي الذي ننشده للعالم أجمع والعيش المشترك..

...ويوصي بإلزام المستوردين بتوضيح مخاطر استخدام «القصدير«

>خصص مجلس الشورى توصية تطالب بإلزام المستوردين والمصنعين لورق القصدير بالكتابة عليه بما يوضح خطورته عند استخدامه في بعض الأغراض غير المناسبة للطبخ.
وأشار رئيس اللجنة الصحية بالمجلس الدكتور عبدالله العتيبي، خلال جلسة المجلس أمس، إلى خطورة استخدام القصدير في الطبخ والذي هو عادة سعودية، إذ كشفت دراسات أجريت أخيراً أن القصدير قد يسبب مرض الزهايمر عند تعرضه للحرارة.
ودعا المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء إلى العمل على إلزام الجهات المعنية بالإعلان عن الأغذية المسببة للحساسية، وهي توصية إضافية قدمها عضو المجلس الدكتور طارق فدعق. وطالب المجلس الهيئة بدرس فرض عقوبات رادعة على مروجي العلاج بالأعشاب والخلطات العشبية من غير المتخصصين والمرخصين، وهي توصية إضافية أخرى تقدم بها عضو المجلس الدكتور سعد الحريقي، في حين أكد الدكتور فايز الشهري تأييداً للتوصية ضرورة فرض عقوبات لانتشارها، خصوصاً في مواقع التواصل الاجتماعي، وقال: «وصلت بنا الحال إلى أن تقوم دكتورة جامعية بالترويج لطبيبة شعبية تقدم عشبة تشفي المرأة من الرأس لأخمص قدميها غير مدركة لخطورتها وتسببها في الكثير من الأمرض.«
وطالب المجلس الهيئة العامة للغذاء والدواء بالإسراع في إعداد أنظمتها ورفعها للمقام السامي، خصوصاً في مجالات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية بما يتفق مع المستجدات العلمية والمهنية والفنية والممارسات العالمية، وإعادة النظر في رؤيتها وتوجهها الاستراتيجي ليتفق مع دورها ويواكب برنامج التحول الوطني.
ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى وضع الأسس والترتيبات اللازمة لتطبيق مبدأ التشغيل الذاتي لأعمالها، وإعادة توزيع مواردها البشرية بشكل يحقق الاستفادة القصوى، خصوصاً في أنشطتها الأساسية، ونشر المعلومات المتعلقة بها وبالوظائف وفق المتغيرات الديموغرافية والوظيفية، والتوسع في افتتاح المزيد من الأقسام النسائية في الأنشطة الأساسية.

دراسة إلزام المستوردين ببيان خطورة لف الأطعمة بالقصدير وإعلان المسببة للحساسية

الشورى يطالب "الغذاء والدواء" برفع أنظمتها للمقام السامي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1576279

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكد نائب رئيس الشورى د. محمد الجفري أن المجلس سيراجع -قبل الرفع للمقام السامي- النظامية والسلامة القانونية والإجرائية للتوصية التي قدمها العضو سعد الحريقي وصوت لإقرارها الأعضاء ودعت هيئة الغذاء والدواء، بمراجعة وفرض عقوبات رادعة على مروجي العلاج بالأعشاب والخلطات العشبية من غير المتخصصين والمرخصين، وقد نبه د. فهد العنزي العضو المتخصص بالقانون عدم مناسبة الأخذ بالتوصية مشيراً إلى أنه لا يمكن فرض عقوبات دون وجود نظام، كما كشف د. عبدالله زين العتيبي نائب رئيس اللجنة الصحية بأن المجلس أقر في الدورة الماضية نظاماً خاصاً بالأعشاب ذات الادعاء الطبي كما أن هناك لجنة للعشاب والعطارة مشكلة بوزارة الشؤون البلدية ولهيئة الغذاء ممثلون فيها تقوم بالتصريح لمحلات العطارة مراقبتها.

وتضمن النظام الذي أشار إليه د. العتيبي والمقدم من العضو السابق د .محسن الحازمي وحظي بموافقة المجلس في أواخر شهر صفر عام 1437، معاقبة من تسبب في تداول منتج عشبي ضار بالصحة أو مغشوش أو ممنوع، بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات، أو غرامة لا تقل عن مليون ريال ولا تزيد على عشرة ملايين ريال، وتطبيق أحكامه على جميع مراحل تداول واستخدام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها ومكوناتها المنتجة محليًّا، أو المستوردة أو المعدة للتصدير، وبين أن عمل المنشآت والمحلات ذات الصلة بعرض وبيع الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها يقتصر على بيعها وعدم عرض أو بيع أي مواد أخرى، مشدداً على ألّا تحتوي الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها على أي مادة سامة أو شوائب أو حشرات، وأن تكون محتفظة بجميع خواصها الطبيعية.

كما أكد الشورى حينها على أهداف النظام التي تتمثل في ضمان مأمونية الأعشاب ذات "الادعاء الطبي ومشتقاتها" وضمان درجة مقبولة من الجودة النوعية والفاعلية وسلامة تداولها واستخداماتها، وحماية صحة الإنسان وسلامته من الآثار الضارة، ومن انتقال المواد أو الملوثات الضارة وحماية الصحة العامة، إضافة إلى تسهيل الاتجار وتسويق المستحضرات العشبية ذات الفوائد الغذائية أو الدوائية أو الغذائية/ الدوائية، كما أنه يعالج عدة ظواهر سلبية تتعلق بإنتاج واستيراد وتخزين وعرض وتسويق وبيع الأعشاب في محلات العطارة ومنشآت أخرى، آخذاً في الاعتبار الانتشار الواسع لاستخدامات الأعشاب ومشتقاتها الواسعة الاستخدام وبخاصة في الأغذية، أو في العلاج والتي قد تؤثر على صحة الإنسان أو تضر بسلامته.

إلى ذلك طالب الشورى يوم أمس هيئة الغذاء والدواء بإلزام الجهات المعنية بالإعلان عن الأغذية المسببة للحساسية، متبنياً توصية للعضو طارق فدعق في هذا الشأن، وصوت لصالح إقرار توصيات للجنة المجلس الصحية عرضها د. عبدالله العتيبي وطالب الهيئة بالإسراع في إعداد أنظمتها ورفعها للمقام السامي وبخاصة في مجالات الغذاء والدواء والأجهزة والمنتجات الطبية بما يتفق مع المستجدات العلمية والمهنية والفنية والممارسات العالمية، وإعادة النظر في رؤيتها وتوجهها الاستراتيجي ليتفق مع دورها كمنظمة وبما يتفق مع برنامج التحول الوطني.

ووافق المجلس على توصيات تحث الهيئة على وضع الأسس واتخاذ الترتيبات اللازمة لتطبيق مبدأ التشغيل الذاتي لأعمالها، وإعادة توزيع مواردها البشرية بشكل يحقق الاستفادة القصوى وبخاصة من أنشطتها الأساسية، ونشر

المعلومات المتعلقة بها وبالوظائف وفق المتغيرات الديموغرافية والوظيفية، والتوسع في افتتاح المزيد من الأقسام النسائية في الأنشطة الأساسية، كما أقر الشورى توصية تنص على دراسة الزام المستوردين والمصنعين لورق القصدير الكتابة عليه بما يوضح خطورته أثناء لف الأطعمة لأغراض الطبخ.

المملكة أمام مجلس حقوق الإنسان: أمّة لا تحمي أطفالها أمّة بلا مستقبل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1576222

جنيف - واس

عرضت المملكة العربية السعودية أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنجازاتها في مجال حماية حقوق الطفل، وذلك خلال اجتماع المجلس السنوي حول الطفل الذي عقد مساء أمس الاول، وفي كلمة لسفير خادم الحرمين الشريفين في الأمم المتحدة في جنيف قال الدكتور عبدالعزيز الواصل "إن أمةً لا تحمي أطفالها هي أمةً بلا مستقبل، لأن الأطفال هم شباب المستقبل، ولذلك فقد أولت المملكة هذا الموضوع أهمية كبرى، حيث سنت الأنظمة والقوانين التي تهتم بحقوق الطفل وحمايته في كافة الجوانب، كونه لبنة البنية الأساسية في المجتمع."

وأضاف "إن الطفل في المجتمعات يمثل الطاقة البشرية المنتظرة في المستقبل، ومن هذا المنطلق فقد صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1996م واتفاقية منظمة العمل المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام، وعهد حقوق الطفل في الإسلام الصادر عن منظمة التعاون الإسلامي في سنة 2005م فيما يتعلق بحماية الطفل من العنف الأسري .وأوضح أن المملكة قد صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل **2015**م الذي يهدف إلى حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بحقه في الحياة وخطر أي أعمال قد تضر بسلامة الطفل أو صحته البدنية، كما تم إنشاء مركز اتصال في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتلقي بلاغات ضد تعنيف المرأة والطفل وتفرض عقوبات وغرامات لمن يتسبب في إيذاء الطفل بدنياً أو نفسياً، كما أطلق (برنامج الأمان الأسري) لمساندة الطفل حيث يهدف إلى تعزيز الوعي بحقوق الطفل لدى الفرد والمجتمع وفيما يتعلق بصحة الطفل، فقد شرعت وزارة الصحة بالعديد من الإجراءات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الرعاية الصحية الفاعلة للأمومة داخل وخارج المدن، خلال فترات ما قبل الحمل وأثناء الحمل وبعد الولادة والحالات الطارئة، وتستهدف خفض معدل وفيات الأمومة وزيادة نسبة الأمهات الحوامل اللاتي تتم رعايتهن بإشراف طبي.

من جانب آخر أكدت المملكة أنها تولي الأشخاص ذوي الإعاقة عناية فائقة وذلك انطلاقاً من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي أوجبت حماية حقوقهم وحرمت انتهاكها، حيث تجلت هذه العناية في اتخاذ العديد من التدابير التشريعية وغير التشريعية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوقهم. جاء ذلك في كلمة المملكة خلال الجلسة السنوية التي عقدها مجلس حقوق الإنسان حول الأشخاص ذوي الإعاقة وألقاها يوم الجمعة الماضية الدكتور عبدالعزيز بن محمد الواصل.

ولفت الواصل النظر إلى أن أنظمة المملكة حظرت أي تمييز مجحفٍ يُمارس ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن نظام رعاية المعوقين في المملكة تضمن كفالة الدولة لحقهم في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، وتشجيع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية في مجال الإعاقة ، وبما يتسق مع المعايير الدولية ذات الصلة. وأوضح أنه بانضمام المملكة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري أصبحت هذه الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري جزءاً من الأنظمة الداخلية للمملكة. وأبرز الدكتور عبدالعزيز الواصل حرص حكومة المملكة على تحقيق العيش المستقل لذوي الإعاقة وإدماجهم في المجتمع، وذلك من خلال اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات اللازمة التي تحقق ذلك، إلى

جانب اتاحتها للعديد من الفرص لهم في مجال المشاركة في الحياة السياسية سواء من خلال التعيين أو الانتخاب، دون تمييز.
وأشار إلى أن حكومة المملكة كفلت ضمانات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المرافق العامة، حيث صدر الأمر السامي في عام 1981م، المتضمن ضرورة مراعاة تيسير الخدمات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تم إعداد كتيب يحتوي على معايير فنية خاصة بالخدمات البلدية المتعلقة بذوي الإعاقة لأخذها في الاعتبار عند الشروع في أعمال الإنشاء والتصميم والترميم، وذلك بهدف تيسير وتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقة واستخدامهم للخدمات في المرافق العامة.

6مسارات لتأهيل الوالدين وبناء الأسرة المعرفية بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512800

المدينة-جدة
وقعت مجموعة الأغر مذكرة تفاهم مع جمعية مراكز الأحياء بجدة لإطلاق الجانب التنفيذي لمبادرة الأسرة المعرفية وذلك تفعيلا لمذكرة التفاهم التي وقعت من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين امير منطقة مكة المكرمة والأمير فيصل بن عبدالله رئيس اللجنة التوجيهية لمجموعة الأغر وتتضمن التعاون ما بين الإمارة و المجموعة استثمارا في رأس المال البشري ضمن رؤية منطقة مكة المكرمة التنموية.
وقع المذكرة من جانب الجمعية نبيل عبدالإله نصيف نائب الأمين العام ومن جانب المجموعة المهندس رضا سامر إسلام الشريك التنفيذي للمجموعة .وأوضحت الدكتور آلاء نصيف المشرفة على المبادرة ان الاستراتيجية تشمل ٦ مسارات أساسية (سياسات - تأهيل و توعية - تمكين -مساندة - تحفيز - بنك معلومات) مبنية على منظومة تنموية مستدامة تسعى الى تأهيل الأم و الأب ايمانا بدور الاسرة. وبينت ان المبادرة تنطلق من مراكز الاحياء بجدة في المرحلة الأولى و التي يبلغ عددها ٣٢ مركزا.

مؤسسة تفصل 50 موظفاً وتحرمهم من رواتب 8 أشهر و نهاية الخدمة«

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512719

بعد أن حرمتهم من رواتبهم على مدى 8 أشهر متتالية، وفي غمرة محاولاتهم المستميتة لصرف رواتبهم المتأخرة لمواجهة التزاماتهم الأسرية باغتت إحدى مؤسسات المقاولات بمكة المكرمة 50 عاملًا من جنسيات مختلفة بقرارها بالاستغناء عن خدماتهم دون سابق إنذار! وقد اعتذر مدير مكتب العمل بمكة المكرمة لـ»المدينة»عن التعليق على هذه القضية طالبًا التواصل مع رئيس الهيئة الابتدائية للخلافات العمالية الذي اعتذر هو الآخر عن التعليق بينما لاذ مدير المؤسسة بالصمت المطبق رغم تكرار تواصلنا معه!!. وحسب منسوبي المؤسسة الذين أنهيت خدماتهم وبينهم مهندسون

وموظفون ومراقبون وعمال فقد بحّت أصواتهم من الشكوى لشرح معاناتهم إلى مكتب الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمكة!!

ولم يتم إنصافهم وإنهاء مشكلتهم، موضّحين أن بعضهم لديه حكم من الهيئة منذ أكثر من شهر ونصف ولم يتم تنفيذه حتى الآن!!؟

»العمل»: لا تعليق.. والبركاتي: لست مخولاً بالتصريح للإعلام

»المدينة» تواصلت هاتفيًا مع مدير عام مكتب العمل بمكة المكرمة حمدي يونس لأخذ تعليقه حول موقفهم تجاه الشكوى إلا أنه اعتذر عن التعليق، طالبًا التواصل مع رئيس الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية جميل البركاتي وبعد التواصل معه لذات الشكوى اعتذر هو أيضًا عن التعليق بحجة أنه غير مصرح لوسائل الإعلام بينما بادر بإغلاق الهاتف سريعًا، وقمنا بالتواصل مع مدير عام الإدارة بالمؤسسة (أ، ع) وأرسلنا له الاستفسار مرتين عن طريق «الواتساب» إلا أنه تجاهل الرد رغم قراءته للاستفسار.!!

وأضاف عمرو مكاوي قائلًا: لا يخفى حجم الضرر الذي أصابنا جراء هذا التعسف والحقوق المالية التي لم نتسلمها، خصوصا وأن هذه الرواتب تمثل مصدر دخل وحيد لكثير منّا ,وتأخيرها لشهر واحد يسبّب أزمة مالية لنا، فكيف بحرماننا منها والذي استمر قبل الفصل وبعده !!! وأضاف: نحن بدورنا قدمنا شكوى رسمية لإدارة الشركة إلا أنهم كانوا وما زالوا يعطوننا وعودًا تلو الوعود وبلا أي مصداقية. !!

أما طاهر محمد فيقول: المؤسسة تعاملت مع الموظفين بشكل سلبي وبدون أي اهتمام بأحوالهم وظروفهم الشخصية لافتا إلى أن أغلب العمال يعتمدون كليًا خلال هذه الأيام على تناول الوجبات من أهل الخير بسبب حرمانهم من الرواتب والحقوق!! بينما أكد كل من محمد عمرو وغسان يونس أن غالبية الموظفين المتضررين اضطروا للاستدانة لتوفير احتياجاتهم الضرورية.

الواصل لـ "الأمم المتحدة": عناية سعودية فائقة بـ "ذوي الاحتياجات"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.al-madina.com/article/512703

أكدت المملكة العربية السعودية أنها تولي الأشخاص ذوي الإعاقة عناية فائقة وذلك انطلاقًا من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي أوجبت حماية حقوقهم وحرمت انتهاكها، حيث تجلت هذه العناية في اتخاذ العديد من التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوقهم.

جاء ذلك في كلمة المملكة خلال الجلسة السنوية التي عقدها مجلس حقوق الإنسان حول الأشخاص ذوي الإعاقة وألقاها يوم الجمعة الماضية سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المقر الأوروبي مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الدكتور عبدالعزيز بن محمد الواصل.

ولفت الواصل إلى أن أنظمة المملكة حظرت أي تمييز ضد ذوي الإعاقة، وأن نظام رعاية المعوقين في المملكة تضمن كفالة الدولة لحقهم في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل

إصابة طالبتين في سقوط أجزاء سقف مدرسة بصبيا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=296246&CategoryID=5

جازان: سعاد عسيري، أمل أبوجبل 2017-03-08 12:16 AM

تسبب سقوط أجزاء من سقف مدرسة متوسطة وثانوية جميما التابعة لإدارة التعليم بمحافظة صبيا أمس، في إصابة طالبتين بالمرحلة الثانوية، ونقلت إحداهن للمستشفى عن طريق والدها، فيما تم معالجة الأخرى في المدرسة.

وأوضح المتحدث الإعلامي في إدارة التربية والتعليم بصبيا علي خواجي لـ«الوطن» أمس، أنه بعد انتهاء الطابور الصباحي وأثناء صعود الطالبات إلى فصولهن سقطت قطعة أسمنتية صغيرة من بيت الدرج على طالبتين إحداهما في الصف الأول الثانوي، والأخرى في الصف الثالث الثانوي، وتم نقل إحدى الطالبتين إلى المستشفى عن طريق والدها، والأخرى تم علاجها في المدرسة، حيث كانت إصابتهما بسيطة.

وبين أن المدرسة مبناها الحالي مستأجر، وتم الشخوص على المبنى منذ بداية العام، مشيرا إلى أنه سيتم الانتقال من هذا المبنى خلال الأسبوعين القادمة بعد استلام المبنى الجديد من وكالة المباني بالوزارة، حيث إن المبنى جاهز 100%.

من جهته، أكد عدد من طالبات المدرسة لـ«الوطن» أن المبنى متهالك وتتساقط أجزاء من لياسة السقف بشكل مستمر، كما تظهر تسريبات الصرف الصحي من خارج المبنى.

حوادث مشابهة شهدتها مدارس منطقة جازان

1- وفاة طالب بسقوط عارضة مرمى بصبيا

2- وفاة طالب بسقوط قائم مرمى بصامطة

3- إصابة طالب ومعلم بسقوط لوح زجاجي بجازان

"التخصصي": ارتفاع السكر يتلف خلايا مخ "حلا" ويفقدها السمع والبصر

بعد حقنها بعلاج دون انتظار نتيجة التحاليل في مستوصف شهير بجدة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
https://sabq.org

أصدر أمس مستشفى الملك فيصل التخصصي تقريرًا حول حالة الطفلة حلا العتيبي (5 سنوات)، التي يتهم والدها كادرًا طبيًّا بالتسبُّب في إصابتها بالعمى والصمم وعدم النطق، إثر خطأ طبي، بعد أن تم حقنها بعلاج دون انتظار نتيجة التحاليل التي تُظهر إصابتها بداء السكري. وقد أفاد التقرير بأن ارتفاع السكر لدى الطفلة إلى 1000 أدى إلى تلف خلايا المخ؛ ما تسبب بفقدان السمع والبصر.

وأوضح المحامي مصلح العضياني، الذي تطوع للمرافعة القضائية ضد وزارة الصحة والمستشفى المتسبب في الخطأ الطبي الفادح للطفلة "حلا العتيبي"، أن استشاري الأعصاب بمستشفى الملك فيصل التخصصي أفاد بأن ارتفاع السكر إلى ١٠٠٠ أتلف خلايا المخ، وسبَّب فقدان السمع والبصر. ولا يتوافر علاج بالسعودية لها، والتأهيل في الخارج أفضل من الطب في السعودية، وهي تحتاج لفترة طويلة، وتم إرسال التقارير لوزير الصحة.

وبيّن المحامي العضياني أن المتحدث الرسمي للصحة أفاد بتكفل الوزارة علاج الطفلة خارج السعودية، وإلى اليوم لم تُرسَل للخارج، وكل يوم حالتها تزداد سوءًا. وإذ لم يتواصل المستشفى المتسبب في الضرر والتخصصي بإرسال التقرير الطبي للخارج بشكل عاجل فقد وجدنا صعوبة في التواصل مع الخارج، وتم ذلك بمعرفتنا لبعض الأشخاص هناك والأصدقاء.

وناشد المحامي "العضياني" أن تنفذ الوزارة ما قالت به، وعلاجها بشكل عاجل خارج السعودية نظرًا لوضعها الصعب الذي يتطلب تدخلاً عاجلاً، ومحاسبة مَن تسبب للطفلة "حلا" بهذه المعاناة الدائمة.

يُشار إلى أن والد الطفلة، المواطن "يوسف العتيبي"، قال إن ابنته "حلا" أُصيبت بإنفلونزا بسيطة، وعند الذهاب بها لمستوصف خاص معروف بجدة عملوا لها جميع التحاليل، ثم بدؤوا بإعطائها مغذيًا بالوريد، ولم ينتظروا نتيجة التحاليل، على الرغم من دفع رسومها؛ إذ وُضع محلولان في المغذي، وأُعطيت إبرة.

وأردف: بانتصاف المغذي لاحظت تغيُّر لون شفتي ابنتي للسواد، وعضت سلك المغذي الموصل بها، وحاولت ترك السلك، إلا أن عضتها كانت قوية وغير طبيعية؛ فاتجهت للطبيبة المشرفة على علاجها، وأبلغتها عن حالتها، فحذرتني، وطلبت مني أخذ ابنتي لأقرب مستشفى عام لوزارة الصحة؛ إذ إنها لا تستجيب للعلاج، وأبلغتها بأن تنقلها بالإسعاف فتركتني، واتجهت تبحث عن دكتور مسؤول في المستشفى.

وتابع: وبعد وقت جاء المسؤول، وطلب الانتظار لتجهيز سيارة دون إسعافها بإجراءات طبية، واكتفوا بالمغذي الموجود بها، وتم نقلها لمستشفى الثغر العام، وإدخالها الطوارئ، وعندما تسلمها أحد الأطباء في الثغر فحص سكرها ووجده مرتفعًا جدًّا فوق الألف؛ فسحب المغذي منها، وبدأ الإسعافات لها بإدخال أنبوب تنفس لها، وإدخالها غرفة الإنعاش.

وبيّن "العتيبي": الطبيب شخَّص حالتها بانقطاع الأوكسجين عن الدماغ نصف ساعة، وارتفاع السكر لـ"١٠٠٠". وفي اليوم التالي تم تحويلها لمستشفى شرق جدة، ثم أُدخلت العناية المركزة أيامًا عدة، والآن ابنتي فقدت البصر والسمع والنطق، إضافة إلى التعب النفسي والبكاء الشديد والدائم، وعدم استقرار السكر لديها؛ إذ إنه يرتفع ارتفاعًا شديدًا، وينخفض انخفاضًا شديدًا. وكتب لنا المستشفى خروجًا بحجة أنه لا يمكن علاجها، وليس لديهم إمكانات للكشف على أعصاب البصر أو السمع؛ فتم نقلها لاحقًا إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة.

تراجع قضايا عقوق الوالدين 14%

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alyaum.com/article/4181991

اليوم - الدمام

سجلت قضايا عقوق الوالدين في الأعوام الثلاثة الاخيرة تفاوتا في معدلات الرصد بين عام وآخر، فيما شهدت الاشهر الماضية من عام 1438 الجاري انخفاضا مقارنة بنفس الفترة من عام 1437 بنسبة 14% بفارق 14 قضية. وجاءت معظم الحالات المسجلة تجاه «الآباء» مقابل حالات محدودة للأمهات، فيما سجلت غالبية الاعتداءات المسجلة من قبل الابناء الذكور، بينما يحال المدعى عليهم في تلك القضايا الى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأرجع اخصائيون اجتماعيون اسباب ارتكاب اغلب قضايا العقوق الى ضعف الوازع الديني والتفكك الاسري الذي تعيشه بعض الاسر وتعاطي المخدرات وقصور الرقابة المنزلية للابناء منذ طفولتهم بسبب انشغال الوالدين لفترات طويلة عن المنزل اضافة لانتشار القنوات والبرامج الفضائية ذات الاثار السلبية على الروابط الاجتماعية.

الحياة
AL HAYAT

إثبات الهوية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/hifaa-Sufouq/20582642

هيفاء صفوق

لكل مجتمع نظامه وقوانينه ولوائحه الواضحة لجميع أفراده، يطبق ويفعّل في صورة دائمة ومستمرة، لا يستثني أحداً دون أحد، الكل ينفذ النظام والكل يستفيد منه في إجراء معاملاته الخاصة والعامة، من خلال نظام له لوائح محددة وواضحة لا أحد يتجاوزها، ومن يتجاوزها يعاقب.

أثار برنامج «الثامنة» في قناة «إم بي سي» موضوعاً بالغ الأهمية، عن معاناة أسرة جميع أفرادها لم تستخرج لهم بطاقة الأحوال المدنية، وبذلك تعطلت كل طلباتهم الحياتية والاجتماعية والمهنية والمصرفية، بسبب قناعة والدهم بعدم رغبته في استخراج بطاقة أحوال له ولأبنائه، فعاشوا سنوات طويلة من المعاناة في مدارسهم وعدم القدرة على التنقل من مدرسة إلى أخرى، وكانوا محظوظين بمساعدة بعض مديري المدارس في الانتقال من مرحلة الابتدائية إلى المتوسطة إلى الثانوية، لكن عندما أقدم أحد أفراد هذه الأسرة على التقدم للجامعة؛ هنا عادت المعاناة من جديد لحاجته إلى بطاقة أحوال تثبت هويته، ولم تتوقف معاناة هذه الأسرة، التي امتدت إلى زواجات أبنائها، التي تم بعضها من خلال مراعاة من بعض عاقدي الأنكحة في تسهيل الإجراءات القانونية والشرعية لهم، والأكيد أنهم ليس لديهم حسابات مصرفية أيضاً، أي أن جميع جوانب حياتهم معطلة بسبب قناعة قاصرة وغير واعية، لم يكن تأثيرها السلبي في والدهم فقط، بل في جميع أفراد هذه الأسرة التي عاشت سنوات محرومة من حقها في الاستفادة من بطاقة الأحوال، لكن بعد ظهورهم في الإعلام تمت معالجة الموضوع بسرعة حينما أثير علناً، وتم تعجيل وتخليص الإجراءات التي أخذت من عمرهم كثيراً.

السؤال الذي يطرح نفسه: أيحتاج الفرد إلى أن يظهر في الإعلام ليشرح معاناته كي يحصل على حقوقه؟ وهل هذه الفرصة متاحة للجميع؟

هنا نوجّه السؤال إلى الجهة المعنية والمسؤولة عن إصدار بطاقات الأحوال، ما المانع الذي جعلها لم تتعاون سابقاً مع هؤلاء الأفراد في إصدار بطاقة الأحوال، وبخاصة أن والدهم ظلمهم وتعطلت كل ضروريات والتزامات الحياة؟ النظم واللوائح وجدت لكي يستفيد منها الأفراد، وألا تكون خاضعة لوجهة نظر غير واعية أو غير مدركة، فلم لم تقف معهم سابقاً ضد جرم والدهم في حقهم؟!

اليوم استطاعت هذه الأسرة الظهور في الإعلام والتحدث عن معاناتها ومأساتها وتوقُّف إجراءات مهمة في حياتها بسبب حرمانهم من إصدار بطاقة الأحوال لهم، لكن هل كل الأفراد ممن يعيشون المعاناة نفسها يستطيعون إيصال صوتهم ومطالبتهم بحقوقهم المشروعة، التي وفرها النظام لهم؟ هناك حالات لم تستخرج لهم شهادة الميلاد رسمياً، عانى أبناؤهم المرارة من عدم القدرة على دخول المدارس إلا بعد أن سمح لهم النظام بذلك، المفترض أن يعاقب من تخلى عن مسؤوليته ولم يستخرج شهادة ميلاد لأبنائه، لأنه خالف النظام في عدم إثبات هويتهم، هنا سيكون درس لكل من يتهرب من تسجيل أبنائه، فنحن في القرن الـ21 ومازلنا ندور في الدائرة نفسها في تخلى بعض الأفراد عن إثبات هوية أبنائهم، هؤلاء غير مدركين وغير واعين وغير مسؤولين، هنا يأتي دور الجهات المعنية في متابعتهم ومعاقبتهم وجعلهم يتحملون المسؤولية إجبارياً، ليس من أجلهم، بل من أجل هؤلاء الأبناء الذين يتعطلون عن نيل أبسط حقوقهم، ما يخلق لديهم مشكلات نفسية وشعوراً بالنقص.

برزت قضية تخلي بعض الآباء عن أبنائهم من زوجات أجنبيات وعدم تسجيلهم رسمياً، إذ عانى الأبناء كثيراً من البحث والسؤال، لكي يثبتوا نسبهم وهويتهم، والبعض تمتلك والدته الأجنبية إثبات قسيمة الزواج، التي من خلالها تثبت نسب الأبناء، وبعضهن للأسف لا يملكنها، أو أتلفت أو ضيعت، لكن ما ذنب هؤلاء الأبناء، لا بد أن يكون لهؤلاء رادع وعقاب.

لا تترك بعض القضايا بيد أصحابها بسبب جهلهم وعدم تحملهم المسؤولية، وبخاصة إن كان هناك متضررون يدفعون ثمن ذلك.

قانون الحماية.. مرة أخرى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م
http://www.alriyadh.com/1576303

أميمة الخميس

من الصعب بل من الجائر أن تتصاعد الأرقام التي تشير إلى نزول النساء إلى سوق العمل, دون أن يصحب هذا قوانين تخلق حولهن بيئة إيجابية وصديقة, وتمهد لها دربا مأمونة بالضوابط الرادعة للتحرش والمضايقة.

أشارت إحصائيات وزارة العمل للعام 2015 إلى أن معدل توظيف المواطنات حقق ارتفاعا غير مسبوق في القطاع الخاص, حيث وصل معدل الارتفاع إلى 76% مقارنة بالأعوام السابقة, وهو رقم قابل للارتفاع سنويا, نتيجة للسياسات الإيجابية تجاه إتاحة الفرص للنساء بسوق العمل, إضافة إلى أن خطة 2030 جعلت من بين ثلاثة أهداف رئيسة في مجال سوق العمل السعودي, هدفا كاملا يسعى إلى زيادة مشاركة المواطنة السعودية من 22% من حجم القوى العاملة إلى 33%.

هذه الأرقام تضعنا أمام تحد حقيقي تحتاجه المرأة لتوفير مسار يومي ممهد وسالك إلى عملها, ولا أعتقد أن المواصلات ستستمر مأزقا بالنسبة لحركة تنقل المواطنات فشوارع المدن تستعد لبنية تحتية كبرى في المواصلات العامة, كما أن قضية قيادة المرأة لمركبتها باتت مسألة وقت قصير وتندرج إلى حيز التنفيذ.

يبقى من هذا كله تفعيل أنظمة وقوانين تحمي هذا الوجود وتدعمه, فهناك نظام متكامل للحماية من الإيذاء, صدر عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ,ووافق عليه المقام السامي, وأصبح من الأنظمة المعمول بها في السعودية, حيث تتضمن بعض بنودها قوانين تحمي النساء والأطفال من التحرش, ويبقى الآن على وزارة العمل التوعية بهذا القانون, ونشره وتوزيعه على نطاق واسع, ليصبح مرجعية قانونية صارمة رادعة توفر للمرأة بيئة عمل نقية, ولاسيما أن المستقبل الاستثماري الذي يتجه له اقتصاد المملكة, وحضور الشركات العالمية والأجنبية المستثمرة, من دول قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال, تحتم علينا التحرك السريع لحجب أي ثغرة من الممكن أن يدخل منها إشكاليات مستقبلية, تتعلق بالمرأة كشريك فاعل في سوق العمل.

أيضا هناك في نظام العمل والعمال السعودي الكثير من القوانين التي تراعي ظروف الأم العاملة, من إجازات وضع, ورضاعة, مع توفير حاضنات بشروط جودة عالية لصغارها في نطاق العمل, لكن مع الأسف لا نجد أياً منها قد طبق على أرض الواقع, بل العكس هناك من أصحاب العمل من يتسلط ويستبد, ويجبر الموظفة على أن تتعهد بأن لا تحمل لمدة عامين من توقيع عقد العمل!!! هكذا.

لا نريد أن نترك تجربة المرأة الجديدة والهشة في سوق العمل تكابد حصار رأس مال جشع وأناني من ناحية, وقوانين حبيسة الأدراج وغير مفعلة من ناحية أخرى.

المرأة كقوة وطنية خلاقة ومنتجة باتت مطلبا حضاريا, يبقى أن نحمي هذه التجربة بالقوانين والتمكين والدعم.

وكل عام ونساء وطني جليلات شامخات.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م

http://www.alriyadh.com/1576338

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1438هـ - 8 مارس 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/20583656